سلسلة ترجمات الزيتونة (3)

إصدار تجريبي (يناير 2005)

الأولويات الفلسطينية بعد عرفات: الوحدة الفلسطينية أم السلام؟

دراسة أعدها: لوتاننت كولونيل جوناثان د. هاليفي

Lt. Col. Jonathan D. Halevi

إصدار: مؤسسة الدراسات المعاصرة– الكيان الإسرائيلي

10th Floor, Riviera Bld., Corniche Al-Mazra'ah, Beirut, Lebanon
Tel : ++ 961 1303 644
Tel-Fax : ++ 961 1303 643
E-mail: info@alzaytouna.net

لطابق العاشر – بناية الريفيرا – كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان
تلفون: ٠٠٩٦١ ١٣٠٣ ٦٤٤
تليفاكس: ٠٠٩٦١ ١٣٠٣ ٦٤٣

الأولويات الفلسطينية بعد عرفات: الوحدة الفلسطينية أم السلام؟

دراسة أعدها: لوتاننت كولونيل جوناثان د. هاليفي Lt. Col. Jonathan D. Halevi
(باحث في شوؤن الشرق الأوسط والإسلام الراديكالي، مستشار سابق في قسم تخطيط السياسات في وزراة الشؤون الخارجية).

أصدرها: مؤسسة الدراسات المعاصرة Institute of Contemporary Affairs
تاريخ إصدار الدراسة و مصدرها : 30 نوفمبر 2004

JERUSALEM ISSUE BRIEF, Vol. 4, No. 9

العنوان الأصلي : Palestinian Priorities After Arafat: Palestinian Unity or Peace

نص الترجمة

* ولّد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات آمالاً جديدة لدى المجتمع الدولي بإعادة فتح نافذة الفرص أمام عملية السلام في الشرق الأوسط.

* في الوقت نفسه، فإن قيادة محمود عباس الذي انتخب رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفاً لياسر عرفات، تواجه تحديات جسيمة، فعرفات ترك لخلفائه نظاماً سوف يكون قائماً على أساس تحالف واسع بين فصائل سياسية وإرهابية، على عكس ما كان عليه الوضع خلال حياة عرفات الذي كان مستفرداً بالسلطة.

* ونظراً لهشاشة الوضع الذي ستعيشه القيادة الفلسطينية الجديدة فإن أجندتها السياسية سوف ترتكز على السعي لتثبيت نفوذها السياسي، بدل إظهار نيات أكبر لتقديم تنازلات سياسية في المفاوضات المستقبلية.

* وقد صرح رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع خلال زيارة قام بها إلى القاهرة برفقة محمود عباس، أن السلطة الفلسطينية تنوي إيجاد حل لقضية حمل السلاح، دون أن يعني ذلك وقف المقاومة، فالمقاومة سوف تبقى ما بقي الاحتلال، إلا أن طبيعة هذه المقاومة سوف تحددها القيادة الفلسطينية وظروف كل مرحلة.

* ويتعاظم بشكل واضح التناقض بين الموقفين الأميركي والأوروبي اللذان يستعجلان دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية قدماً، وبين درجة ثقة السلطة الفلسطينية بالاستقرار الداخلي الذي يمكن معه الالتفات والتفرغ الكامل كشركاء في المفاوضات.

ولّد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بعد أيام من انتخاب الرئيس الأميركي جورج بوش لولاية رئاسية ثانية آمالاً لدى المجتمع الدولي بإعادة فتح نافذة الفرص أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، إذ من المفترض أن توجد القيادة الفلسطينية الجديدة المنتخبة الظروف السياسية المطلوبة لاستئناف المفاوضات بين

إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد أربع سنوات من الصراع المسلح والإرهاب. وما زال اللاعبون الأساسيون على هذه الساحة، ونعني بهم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي يدرسون تأثير رحيل عرفات على الساحة السياسية الفلسطينية، وعلى مصالحهم في الشرق الأوسط.

آمال دولية عالية

وقد حدد كل من الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في مؤتمر صحفي مشترك الخطوط العريضة لسياستهما المستقبلية بناء العناصر التالية:

– الانتخابات الرئاسية في السلطة الفلسطينية هي مرحلة أساسية في عملية استقرار النظام الفلطسيني، وقد ركز الرئس الأميركي جورج بوش على أن الشعب الفلسطيني سوف ينتخب رئيسه في كانون الثاني/فبراير من العام 2005 وليس رئيس مجلس سلطة انتقالية كما تحدده الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة، واستخدامه لكلمة رئيس التي تتوافق مع المفهوم الفلسطيني للكلمة (وهو يجمع مفهوم الرئيس ورئيس المجلس) قد يشير إلى نوايا الولايات المتحدة الأميركية الرقيّ بالسلطة الفلسطينية من "كيان سياسي" إلى دولة.

– خطة إسرائيل لفك الارتباط مع غزة وجنين ضرورية وأساسية في تطبيق خارطة الطريق.

– ويظهر أن الإحساس الأميركي بوجود فرصة سلام ما، تمتزج مع الأحساس الأوروبي، حتى قبل وفاة عرفات، بضرورة إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل كامل ومع كل الأطراف من أجل إيجاد حل لأكثر التحديات السياسية ضغطاً في عالمنا اليوم، كما شدد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

– ينظر المجتمع الدولي إلى الدعم الشامل للرئيس الفلسطيني المنتخب على أنه ضرورة لتشجيع الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ودفع السلطة الفلسطينية للقضاء على الإرهاب من أجل تمهيد الطريق نحو الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

كما ناقش الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي تقدم بها خافير سولانا مهندس السياسية الخارجية في الاتحاد المذكور، وقد حاول سولانا إقناع شركائه بأن تبنِّي مبادرته رسمياً من قبل الاتحاد الأوروبي سوف يجعلها قادرة على إعادة إحياء عملية السلام من خلال إيجاد آلية تجمع بين خطة فك الارتباط وخارطة الطريق. وتُولي خطة سولانا أهمية كبيرة لتقوية شرعية السلطة الفلسطينية من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية رئاسية وبرلمانية إلى جانب تعزيز القوى الأمنية والاستخباراتية وإجراء إصلاحات إدارية وأمنية بالإضافة إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني.

وتجهد مبادرة سولانا من أجل القفز إلى المرحلة الثانية من خارطة الطريق من خلال الإقرار بأهلية السلطة الفلسطينية للاعتراف الدولي بها كدولة ضمن حدود مؤقتة[2] وهذا الأمر سوف يؤدي إلى القفز فوق ما هو

---

[1]. http://www.voanews.com/english/2004-11-12-voa54.cfm

[2].http://www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost/JPArticle/ShowFull&cid=1099371833197

مطلوب من السلطة الفلسطينية من تفكيك البنية التحتية للإرهاب في المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق. بالإضافة إلى ذلك، فقد صرح سولانا لصحيفة در شبيغل Der Spiegel الألمانية بأنه يسعى إلى جعل إسرائيل تلتزم التزاماً كاملاً بالانسحاب "من كل الأراضي المحتلة" مما يشكل انحيازاً واضحاً عن قرار مجلس الأمن الدولي242 [3].

ويتوقع كل من الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية من إسرائيل أن تكون براجماتية وكريمة في الوقت نفسه مع السلطة الفلسطينية، إذ ينظر إلى إسرائيل على أنها الطرف الأساس الذي يمكنه المساهمة في إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً. وفي ضوء ما ينظر إليه على أنه فرصة تاريخية لإعادة استئناف عملية السلام، وأخذاً بعين الاعتبار فشل تجربة محمود عباس في رئاسة الوزراء عام 2003 فإنه من المرجح أن يعبّر المجتمع الدولي عن قلة صبره تجاه الحكومة الإسرائيلية فيما لو أقدمت هذه الأخيرة على إحباط المبادرات السياسية من خلال اتخاذ ما يمكن وصفه بأنه إجراءات عسكرية "غير ضرورية" أو ما يمكن النظر إليه على أنه أداة لإفشال الانتخابات الفلسطينية.

وسوف تشهد الأشهر المقبلة حركة سياسية مكثفة محورها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد سبق أن زار مبعوثون مهمون من قبل الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية كلاً من إسرائيل والسلطة الفلسطينية حيث ستناقش المؤسسات العليا في الاتحاد الأوروبي سياستها المستقبلية في الشرق الأوسط[4].

حقائق فلسطينية داخلية

في الوقت نفسه، فإن قيادة محمود عباس، الذي انتخب رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفاً لياسر عرفات، تواجه تحديات جسيمة، فعرفات ترك لخلفائه نظاماً سوف يكون قائماً بناءً على تحالف واسع بين فصائل سياسية وإرهابية[5] على عكس ما كان عليه الوضع خلال حياة عرفات الذي كان مستفرداً بالسلطة. وقد وضعت أسس هذا التنسيق التنظيمي الداخلي خلال الانتفاضة الثانية مع تأسيس "القوى الوطنية والإسلامية" مظلة للعمليات المشتركة تضم فتح وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من المجموعات الفلسطينية العلمانية. إن حاجة أبي مازن للاعتماد على هذا التحالف تبعد إمكانية ولادة زعيم فلسطيني قوي بمكانة ياسر عرفات[6]، بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع جهود أبي مازن لإقناع الحركات الإسلامية بالانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية ذهبت سدى.

---

[3]http://www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost/JPArticle/ShowFull&cid=1098520961465;http://www.haaretz.com/hasen/spages/492454.html

[4]http://europa.eu.int/news/index_en.htm#nextevents

[5]http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-11/13/article08.shtml;
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-11/18/article02.shtml;
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-11/16/article02.shtml

[6]http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-11/07/article08.shtml

وقد نالت القيادة الفلسطينية الجديدة شرعيتها وفق اللوائح المؤسسية للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا أن الشارع الفلسطيني يطالب بإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة مما يعكس الانطباع بأن هذه القيادة مؤقتة وأنها تعتمد في اكتساب شرعيتها على موافقة جيل الانتفاضة، إذ أن كل الفصائل الفلسطينية ترى في إجراء الانتخابات البرلمانية آلية للاعتراف "بالبيت الفلسطيني" الجديد في مرحلة ما بعد عرفات، ومن أجل تمكين المعارضة من المشاركة في صنع القرار.

إلا أن قيادة محمود عباس تواجه تهديدات سياسية متعددة تحدّ من قدرته على المناورة: فكتائب شهداء الأقصى –الجناح (الإرهابي) في فتح– لم تعط بعد ولاءها الكامل غير المشروط لأبي مازن و برنامجه السياسي رغم موافقتها أخيراً على ترشيحه عن فتح. فبعد أيام من وفاة عرفات تحدت كتائب شهداء الأقصى أبا مازن بدعوتها لترشيح قائدها المسجون مروان البرغوثي للرئاسة[7]، وفي الوقت نفسه أوصلت هذه الكتائب رسالة تهديد إلى أبي مازن من خلال حادثة إطلاق النار على خيمة عزاء في غزة خلال زيارته لها[8]؛ كما أصدرت الكتائب نشرات تطالب بإجراء تحقيقات مع الرسميين المتهمين بالفساد وتحذر من الحياد عن إرث عرفات السياسي وبالتحديد فيما يتعلق بشرعية الصراع المسلح حتى استعادة الحقوق الفلسطينية[9] بما فيها الالتزام بتطبيق "حق الفلسطينيين بالعودة" وحاجة أبي مازن للحصول على موافقة مروان البرغوثي على ترشيحه تعكس قوة هذه الكتائب التي من الممكن أن تتعزز أكثر بعد الأنتخابات التي ستجري في مؤسسات فتح في آب/ أغسطس 2005 [10].

ومن ناحية ثانية يسعى فاروق القدومي، وهو أحد رجالات عرفات المقيمين في تونس، إلى تكوين مركز نفوذ جديد بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية الراديكالية (ومنها حماس والجهاد الإسلامي) من أجل تشديد المراقبة على القيادة المنتخبة[11].

أما حماس والجهاد الإسلامي فإنهما يطالبان بالمشاركة في عملية صنع القرار وبحصة نسبية في النظام الفلسطيني الجديد، والحركتان لا ترغبان بالانضواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بل تسعيان إلى السلطة من خلال انتخابات فلسطينية برلمانية جديدة، وهذا الموقف كان أساس دعوتهم لمراجعة قانون الانتخابات وتحويله من المناطقية إلى النظام الانتخابي النسبي؛ وفي الوقت نفسه، جددت كلا الحركتين دعوتهما إلى تأسيس قيادة فلسطينية وطنية موحدة تشكل مرجعية شرعية عليا للشعب الفلسطيني[12]، ويبدو أن أبا مازن يقبل بطروحات هؤلاء، ففي حديث لمجلة نيوزويك Newsweek قال: "يريدون المشاركة في الانتخابات البرلمانية، قلت: لم لا؟

[7]http://www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost/JPArticle/ShowFull&cid=1101010793914

[8]http://www.nytimes.com/2004/11/15/international/middleeast/15mideast.html

[9].http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2004/marw.htm

[10]http://www.kataebaqsa1.com/autohtml.php?op=modload&name=byanat/blast135.htm&file=index

[11].http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-11/15/article03.shtml

[12]http://www.albawaba.com/news/index.php3?sid=288995&lang=a&dir=news

يريدون المشاركة في القيادة، قلت: موافق"[13]. وكلما احتضن أبو مازن هذه الجماعات الإسلامية العسكرية كلما أضفى عليها الصبغة الشرعية وانتقص من قيادته على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ما ذكرنا، فإن البنية التحتية للإرهاب قد ازدهرت وتوسعت خلال السنوات الأربع الماضية، وربما قد لا يكون بالإمكان إعادة جنّي الإرهاب إلى القمقم في الظروف الحالية، إلا أن أحد الحلول التي اقترحها أبو مازن خلال توليه رئاسة الوزراء كان استيعاب المنظمات الإرهابية الناشطة في الجيش الفلسطيني الجديد، وإذا ما تم تبني هذا الخيار في مرحلة ما بعد عرفات، فإنه سيبقي على البنية التحتية للإرهاب سليمة مما يشكل خرقاً للمرحلة الأولى من خارطة الطريق. وليس من المفاجئ أن يصرح أبو مازن لمجلة نيوزويك قائلاً: "حاربنا حماس عام 1996 ولم يتغير شيء، يجب علينا التعامل معهم بكياسة"[14].

كما أن الضعف العميق الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية الفلسطينية سينعكس على حيوية القيادة الجديدة التي تفتقر إلى مصادر قوة يمكنها الاعتماد عليها في تعزيز تطبيق القانون وإرساء النظام ومحاربة البنية التحتية للأرهاب، وهذه الحقائق تنطبق بالتحديد على الضفة الغربية منذ عملية الدرع الدفاعي التي نفذها الجيش الإسرائيلي عام 2002، إلا أنه لا ينطبق على قطاع غزة حيث العمليات العسكرية الإسرائيلية ذات طبيعة محدودة. ونظراً لهشاشة الوضع الذي ستعيشه القيادة الفلسطينية الجديدة فإن أجندتها السياسية سوف ترتكز على السعي لتثبيت نفوذها السياسي بدل إظهار نيات أكبر لتقديم تنازلات سياسية في المفاوضات المستقبلية.وبالفعل فقد صرح محمد دحلان في 12تشرين ثاني/نوفمبر الماضي أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى بناء "بيت جديد" بعد وفاة عرفات، وأن وقف النار ليس المرحلة الأولى مما يجب على الفلسطينيين تحقيقه[15]، وقد صرح رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع خلال زيارة قام بها إلى القاهرة برفقة محمود عباس، أن السلطة الفلسطينية تنوي إيجاد حل لقضية حمل السلاح، دون ان يعني ذلك وقف المقاومة، فالمقاومة سوف تبقى ما بقي الاحتلال، إلا أن طبيعة هذه المقاومة سوف تحددها القيادة الفلسطينية وظروف كل مرحلة[16].

إلتزامات أبي مازن بإرث عرفات

بالإضافة إلى كل ما ذكرنا فقد شدد أبو مازن أكثر من مرة على تمسكه الكامل بمنهجية عرفات، وقد أعلن أن الخطاب الأخير الذي وجهه الرئيس الفلسطيني الراحل للشعب الفلسطيني سوف يشكل خطة عمله السياسية[17]، وقد كرر عرفات في الخطاب المذكور مفاهيمه التقليدية المبنية على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني

---

[13]Lally Weymouth, "Interview with Abu Mazen" *Newsweek,* December 6, 2004;
[14]http://www.msnbc.msn.com/id/6595162/site/newsweek/
[15] "Gaza Strongman Says Peace is Not First Priority";
http://news.scotsman.com/latest.cfm?id=3748689
[16] -الحياة الجديدة 29 نوفمبر 2004 في مقابلة له مع صحيفة الشرق الأوسط (9 مارس 2003) دافع محمود عباس عن حق الفلسطينيين بالمقاومة بما يشمل استعمال السلاح، وقال من حقنا ان نقاوم، الانتفاضة يجب ان تستمر ومن حق الفلسطينيين أن يقاوموا ويستخدموا كافة الوسائل من أجل الدفاع عن وجودهم. وأضاف إذا جاء الإسرائيليون الى ارضك لإقامة مستوطنة عليها فمن حقك ان تدافع عما هو لك، وحين سئل: حتى باستخدام السلاح؟ أجاب، بكل الوسائل طالما أنهم آتون الى منزلك فهذا حق المقاومة، القيود فقط على العمليات الاستشهادية اذ لا يحق أن تشن اعتداءات في تل ابيب والقدس، ليس هناك ما يبرر الخروج من أراضي السلطة الفلسطينية لمحاربة الجيش.
http://www.imra.org.il/story.php3?id=16073
[17]*Al-Ayyam* (PA), November 14, 2004; http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=1&id=733

عام 1974 (الخطة المرحلية) وعام 1988، وقد دعا عرفات إلى تأسيس دولة فلسطنيية مستقلة إلى جانب إسرائيل وشدد على التزامات الفلسطينيين تجاه حقوقهم وأحلامهم فيما يتعلق بقضية اللاجئين، وأنهم "سيبقون في رباط إلى يوم القيامة" (الرباط مفهوم إسلامي يعبر عن استعدادات الجيش الإسلامي لمحاربة الأعداء وهدفه إرهاب العدو)[18].

وتعد الانتخابات الفلسطينية وتوقيتها ذات أهمية قصوى بالنسبة لأبي مازن في إطار محاولته اكتساب الشرعية الضرورية له كخلف لعرفات، فإذا ما تم تأجيلها فإن القوى التي تحاول الانتقاص من أبي مازن سوف تسود، حيث أن أي تأخير سوف يعطي المعارضة وقتاً أطول لتنظيم صفوفها وتشكيل خطر على القيادة الجديدة نفسها، فأبو مازن يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم عربي ودولي لإعادة إحياء عملية السلام وسوف يحتاج إلى هذه الدعم أيضاً لتطبيق الالتزام الفلسطيني بتقويض البنية التحتية للإرهاب وفق خارطة الطريق، ويتعاظم بشكل واضح التناقض بين الموقفين الأميركي والأوروبي اللذان يستعجلان الدفع قدماً بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبين درجة ثقة السلطة الفلسطينية بالاستقرار الداخلي الذي يمكن معه الالتفات والتفرغ الكامل كشركاء في المفاوضات.

خيارات السياسة الإسرائيلية

إن الحمل الأكبر في مساعدة السلطة الفلسطينية يقع على عاتق الإسرائيليين فالتقديرات السائدة للأمور تستشرف ضغطاً دولياً متزايداً على الحكومة الإسرائيلية من أجل تسهيل الإصلاحات الفلسطينية وتكوين شريك مقبول. وفي إطار تشكيل سياستها في مرحلة ما بعد عرفات يجب على إسرائيل مراعاة ما يلي:

أ- تبني سياسة مساندة من خلال دعم المبادرة الأميركية لاستئناف عملية السلام بعد تثبيت الحكومة الفلسطينية المركزية الجديدة من أجل إجراء انتخابات حرة.

ب- المحافظة على صلاحية الاتفاقيات المشتركة مع السلطة الفلسطينية والإصرار على تطبيق خارطة الطريق بكل مكوناتها ومراحلها المشروطة على أنها الخطة السياسية الوحيدة التي يجب أن تسود، وعلى إسرائيل أن تشدد على قضية تطبيق الطرف الفلسطيني لالتزاماته بتفكيك البنية التحتية للإرهاب وإيقاف كل أشكال التحريض ،كما يجب وضع حد للتبرير الفلسطيني لحقهم في المقاومة الذي لا يعدو عن كونه تعريفاً آخر للصراع المسلح.

ت- المضي بتطبيق خطة فك الارتباط دون إلغاء التنسيق مع السلطة الفلسطينية التي يمكن استخدامها في تطبيق الالتزامات الفلسطينية فيما يتعلق بالأمور الأمنية.

[18]http://www.mic-pal.info/statementprint.asp?id=897. On Arafat's "peace of the brave" concept, see http://www.jcpa.org/brief/brief3-32.htm

ث- معارضة المحاولات الدولية تقديم مبادرات تفرض من خلالها اتفاقات على جميع الأطراف أو إقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة قبل أن تقوم السلطة الفلسطينية بتفكيك شامل للبنية التحتية للإرهاب. كتب الرئيس الأميركي جورج بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون في 14 نيسان/ أبريل 2004 بأن الولايات المتحدة الأميركية سوف تظل على التزامها برؤية الرئيس الأميركي التي تقدم بها في حزيران/ يونيو 2002 حول الحل القائم على إيجاد دولتين وتطبيقاته وفق ما جاء في خارطة الطريق، وأضاف بوش أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تبذل قصارى جهدها لمنع أي فريق من فرض أي خطة أخرى.

ج- دعم القيادة الفلسطينية البراجماتية وسلطتها من أجل الحيلولة دون الفوضى السياسية في السلطة الفلسطينية، ولكن في الوقت نفسه تجنب احتضان هذه السلطة بطريقة تجعلها شريكاً لإسرائيل.